

السوق الرقمية

أحمد بلخيري
باحث مسرحي وكاتب مغربي

de médiologie générale

وقد تُرجمت بعض أعماله إلى اللغة العربية. والميديولوجيا "ليست بحثاً في الصورة ولا في السمع البصري أو الوسائط الجماهيرية الإعلامية فقط وإنما في بحث في الوسائط التي تتكفل بإرسال وتناقل وتواتر المعلومات والكائنات والحالات المادية والذهنية. وبهذا المعنى تصبح منظورا جديدا لمعطيات الحياة والوجود يتخذ من تراكم الاهتمام بالوسائط مركزاً منهجياً له".

وحسب ريجيس دوبريه، فقد مرت البشرية بثلاثة عصور وساطية هي: عصر اللوغوسفير (Logosphere) عصر العصر الجرافوسفير (Graphosphere) عصر الطباعة، فعصر الفيديويسفير (Videosphere) عصر الشاشة. بناء على هذا التقسيم، فإن الصحافة في القرن التاسع عشر تنتمي إلى عصر الطباعة.

إذا كانت الجريدة المطبوعة في القرن التاسع عشر تجعل قارئ الجريدة مجرد مستهلك لمنتجات صحافي، فقد صار بإمكان الإنسان غير الصحافي أن يكون «صحافياً» بالهواية وليس بالاحتراف

في هذا العصر الأخير، عصر الشاشة، تعددت الوسائط وشملت كل مناحي الحياة العامة والخاصة، فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجريدة المطبوعة في القرن التاسع عشر تجعل قارئ الجريدة مجرد مستهلك لمنتجات صحافي، فقد صار بإمكان الإنسان غير الصحافي أن يكون "صحافياً" بالهواية وليس بالاحتراف. إذ بإمكانه أن يحدد الحدث، سواء أكان عاماً أم خاصاً، ويقوم بتعميمه، بكل

سهولة ويسر، من أجل الاستهلاك بسرعة قصوى، ودون حدود جغرافية، صوتاً أو صورة، أو كلاهما معاً، أو كتابة. وقد يجتمع الصوت والصورة والكتابة. أمام هذا الانفجار الرقمي، في هذا العصر الرقمي، عصر الصورة والشاشة، لم يعد "الحدث" مرتبطاً بالأحداث العامة، كتلك التي أشار إليها محمد الصفار في رحلته، والحوادث التي يعج بها المجتمع. إذ صار بمقدور أي شخص، بغض النظر عن مستواه التعليمي، أن يعبر عن رأيه تجاه هذه القضية أو تلك، أو هذا الحدث أو ذلك، عاماً كان أو خاصاً. لذا، أضحت الشبكة العنكبوتية فضاءاً للتعبير عن الرأي السياسي، مثلاً، لعدم وجود عدد من الموانع والحوالز التي كانت، ومازالت في البلدان غير الديمقراطية، تحول دون الإفصاح والتعبير عنه. لهذا تعج هذه الشبكة بالتعليقات على هذا الحدث السياسي، أو غيره، أو ذلك، والتعبير عن الآراء السياسية بلغة ورسوم وصور وفيديوهات يمكن اعتبارها موضوعاً ومقياساً لتحديد اتجاهات الرأي العام. ليس هذا فحسب، بل غدت هذه الشبكة فضاءاً لاستعراض الذات وتحويلها أحياناً إلى "فرجة" و"عرض". لكن الذات لم تقتصر على تحويل نفسها أحياناً في الشبكة العنكبوتية إلى "فرجة" و"عرض"، بل أضحت هذه الشبكة تقوم بوظائف بالنسبة إلى الذات، حلت محل وظائف أساسها العلاقات الإنسانية المباشرة مثل التعزية.

وهذا صار الفضاء الرقمي يتوفر على أهداف متباينة. فقد تعرضت الذات نفسها في صور ثابتة أو فيديو، وربما في وضعية مختلفة، وفي فضاء تختاره هذه الذات، الذي قد يكون فضاء مهنيًا، أو فضاء خاصاً، أو فضاء طبيعياً. هذا مع إمكانية تحليل مجموعة من العلامات الخاصة بصورة الذات ومحيط هذه الصورة من أجل تحديد الهدف من النشر أو ما يمكن اعتباره هدفاً. وعليه، فحين اتخذ هذه الصور الثابتة أو الفيديوها موضوعات للتحليل، يمكن تحديد الغاية

من النشر، والتي قد تكون نفسية أو غير نفسية. بناء على هذا، يبدو مفيداً أن تطوّر العلوم الإنسانية، وعلى رأسها علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، بعد ما ظهرت وسيلة جديدة للتعبير الاجتماعي والتعبير النفسي؛ لاسيما وأن هذا التعبير قد يكون حتى في الفضاء الحميمي حيث يتم عرض الجسد، برغبة ذاتية ودون إكراه، للفرجة. في هذه الحالة، يتحرر الجسد من قيود وإكراهات المجتمع فيعبر عن نفسه؛ والنتيجة هي الفرجة.

وهذا صار الفضاء الرقمي يتوفر على كم هائل من المعلومات، سياسية، فكرية، اجتماعية، بما فيها الحميمية أحياناً، عن الأشخاص التي يمكن استغلالها من لدن هذه الجهة أو تلك. هذه المعلومات تم تقديمها عن طواعية ودون إكراه أو إجبار، وقد يكون العكس، لكي تكون متاحة للجميع في هذا العالم المعلوم دون قيود جغرافية. لذا، صار من السهل جداً التعرف على تلك المعلومات سواء بترك الأثر، بواسطة التعليق أو أي علامة أخرى تدل على هذا الأثر، أم بغيره.



فوائد جمة في استعمال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

وهذا يفتح المجال واسعاً للتواصل وإمكانية الإضرار بالآخرين، لاسيما وأنه بالإمكان فتح حساب مزيف من خلاله يتجول صاحبه دون معرفة هويته الحقيقية. ليس فحسب، بل واختراق المواقع الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي، وسرقة الصور والمعلومات الشخصية جداً. ففي المغرب - على سبيل المثال - تفجرت في الأونة الأخيرة قضية جنائية بسبب ما يعرف إعلامياً بـ "حمزة مون بيبى" (Hamza Mon Bébé)، حيث تخصص حساب مزيف، تحت هذا الاسم، بسرقة وتشويه سمعة الفنانين المنافسين والانتقام من الأشخاص. وبسبب ظهور جريمة جديدة هي الجريمة الإلكترونية، وبفضل تطور علم الاجرام مواكبة لمستجدات العصر، تمكن الإجراء من وضع اليد على من يقف خلف ذلك الحساب المزيف، الذي كان سبباً في أضرار نفسية واجتماعية بالغة الخطورة وصلت إلى حد الطلاق. وبشخصياً كنت قد عبرت عن رأي في الفيسبوك، يتعلق بمشاركة ناقدتين مسرحيين مغربيين في مهرجان القاهرة

للمسرح المعاصر والتجريبي في دورة سابقة. كان موضوع الناقدتين اللذين شاركوا به في المهرجان المذكور معروفاً جداً ومستهلكاً في المغرب وخارج المغرب، حيث عُقدت من أجله ندوات، ونشرت عنه مقالات. يتعلق هذا الموضوع بالتعريف بمشروع باحثة مسرحية ألماني نشرت تدويناً في الفيسبوك تزامنت مع انعقاد المهرجان المذكور، قلت فيها إنه كان من الأفضل المشاركة في هذا المهرجان المهم، دون ذكر اسم أي ناقد مسرحي، بموضوع جديد بعيداً عن التكرار. هذه الكلمة الأخيرة أثارت حفيظة الناقدتين المسرحيين. لذا، وفي اليوم الذي رجعا فيه من مصر مباشرة، بدأت تصلني شتائم، وسب، وقذف على حسابي في الفيسبوك. التحليل اللغوي لتلك الشتائم لا يفضي إلا إلى نتيجة واحدة، وهي أنها لا تصدر إلا عن المراهقين. قضيت زهاء ثماني ساعات، وقد تابع البعض ذلك في الحين، وأنا أحذف تلك الشتائم التي لم تسلم منها حتى أنني المتوفية وقت ذلك. بعد منتصف الليل، كف المعنى بالأمر عن فعله. لم أكن أعرف اسم صاحب الحساب.

هل يمكن صون حياتنا الخاصة في عصرنا الرقمي؟

نجد فيه المحكمة الدستورية الجنوب أفريقية تعرف حق احترام الحياة "حق الشخص أن يعيش حياته كما يريد"، ففي نظر المحكمة العليا في كندا فهو "النطاق المحصور من الاستقلالية التي تتشكل فيها الخيارات الأكثر جوهرية لدى الفرد". وما يعقد الأمر أكثر على مستوى الشبكة العنكبوتية في ما يخص حماية المجال الخاص هو طبيعة نموذج الإنترنت الاقتصادي ذاته إذ مجانية التجوال على خدمات التت مشروطة بتقديم معلومات ومعطيات شخصية يمكن تحديد من خلالها هوية المستخدم الثقافية والنوعية المهنية وبيع رغباته إلى شركات الإشهار. ونظراً للتشجيع الذي يتلقاه رواد الإنترنت للإدلاء بمعلومات تخصهم من قبل ثقافة "استعراض الذات"، فهم لا يترددون في الكشف دون حياء أحياناً كثيرة عن حياتهم العائلية الخاصة وحياة أصدقائهم... وتلك هي وقود العالم الرقمي ولها قيمة هي التي تغذي اقتصاد المعطيات. ومن هنا دخلت الحياة الخاصة في حركة السوق الرأسمالي حيث أصبحت سلعة ك السلع الأخرى. تعتبر فرنسا من البلدان الرائدة في محاولة حماية الحياة الخاصة إذ تعتبر أنه ينبغي أن تكون تكنولوجيا الإنترنت في خدمة كل مواطن ولا ينبغي أن تنتهك هويته الإنسانية أو حقوق الإنسان ولا الحياة الخاصة ولا الحريات الفردية والجماعية (المادة الأولى من قانون الإعلام والحريات). ومهما كانت القوانين والضوابط فالمعلومات المنشورة على الإنترنت تنقلت من كل مراقبة وتصبح في متناول الغير ومن يستردها صاحبها ويعيش في سلام. وحماية الحياة الخاصة يعني نظرياً "الحق في العيش في سلام"، بعيداً عن أنظار الآخرين، عن المراقبة. فهل يمكن صون حياتنا الخاصة في عصر الذكاء الاصطناعي الذي تختلط فيه هويتنا المادية الواقعية وهويتنا الافتراضية الرقمية؟

قانون الـ 17 من يوليو 1970 تهتما مختلفة في ما يتعلق بالمساحات بالحياة الخاصة والتي تبناها قانون العقوبات لعام 1992 في مواد 262-1 وما بعدها، فإنه لا يقدم تعريفاً قانونياً يسمح بضبط دقيق لمفهوم الحياة الشخصية. وهو ما جعل الفهم يختل من متخصص إلى آخر، فمفهم من يعرفه على أنه "المجال الخاص الحميمي السري الذي يقضي منه الفرد الآخرين"، وهو "مجال الحميمية لكل فرد"، يقول آخرون. وانطلاقاً مما سبق يبدو من المستحيل، في كلمة واحدة، في صيغة ما، أن نحدد مسبقاً أين تنتهي الحياة الخاصة وأين تبدأ الحياة العامة. يبدو أن هذا السؤال سوف يعتمد دائماً على التقدير السبدي للقاضي. وفي غياب تعريف قانوني ونظري واضح، يحاول الاجتهاد القضائي التفرقة والفصل بين ما هو حياة خاصة وعامة. ويختلف تايويل وفهم المفهوم من بلد إلى آخر ومن الصعوبة إيجاد توافق في المسألة. فمثلاً يعد الدخول إلى لعبة الرسائل الإلكترونية المهنية لموظف من قبل رئيسه في العمل أمر عادي مقبول في أسيا بينما يعتبر اختراقاً للحياة الخاصة في فرنسا. وفي الوقت الذي

عرايا في نهر السين حسب مؤرخي هذا القرن وفي المساحات كان الاختلاط هو السائد بين العائلات وحتى ملكة فرنسا كانت تلد أمام الناس. وبما أن مفهوم "الحياة الخاصة"، لم يكن مكرساً بعد، فلم يكن بالإمكان تصور حمايتها. لم يتضمن القانون المدني لعام 1804 في فرنسا أي أحكام وقائية في هذا الشأن.

يبدو من المستحيل، في كلمة واحدة، في صيغة ما، أن نحدد مسبقاً أين تنتهي الحياة الخاصة

ولكن في القرن العشرين بدأ القانون يقترب من الفرد والاهتمام بحياته الخاصة. ويعود هذا الاهتمام إلى ظهور الوسائل التكنولوجية ذات الأداء العالي كالتصوير والتسجيل التي بإمكانها التدخل في حميمية الأفراد. لقد انتظر رجال القانون في فرنسا حتى سنة 1970 لترسيخ الحق في حياة خاصة وذلك عبر المادة 9 من القانون المدني السوي في المفعول إلى اليوم "لكل شخص الحق في أن تحترم حياته الخاصة". وإن عدت



في العصر الرقمي تتعدد الإمكانيات وتبذل المعايير

عصر الشركات العملاقة

وجدى الأهمل
كاتب يمني

يقولون إن الآلة ستحل محل الإنسان في الآلاف من المهن، وهذا ما سيحدث أيضاً بشأن مهنة "المخبر"، إذ ستحل

محل وسائل التواصل الاجتماعي! يُقال إنه في عهد الرئيس العراقي صدام حسين كان الرجل يشك أن زوجته تتجسس عليه، والأب يخشى من ابنه، والأخ يرتاب في إخوته، لأن النظام في ذلك العهد كان يحكم قبضته على الشعب عن طريق توظيف عدد هائل من المخبرين. وهذه أساليب قبيحة وفضة في إدارة الشعوب، وينبغي التخلص منها ودفنها في مقابر القرون الوسطى.

البدل المتحضر الآن هو التجسس عن طريق متابعة حسابات الفرد في وسائل التواصل الاجتماعي. إنه تجسس مهذب يتم عن بعد، وبأساليب لا تثير الانتعاج. في السابق كان أجر الحصول على المعلومة يحصل عليه المخبر وحده، ولكن في عصر الشركات العملاقة فإن المواطن يتقاسم مع الشركة المشغلة للموقع الاجتماعي ثمن المعلومة، فهو يزود الشركة بمعلومة شبه يومية عن نفسه، وفي المقابل يحصل على خدماتها مجاناً.

هذه الطريقة الناعمة في إدارة الشعوب تبدو لي أفضل من الأساليب التقليدية الخشنة.. في الماضي كان يمكن لمخبر حاقق تقويض حياة إنسان بسبب تقرير ملفق، أو قد يستغل لحظة انغلات أعصاب ضحيته التي تفوهت بكلمات غاضبة عن النظام في أحد المقاهي ويرسل وشايته إلى المخبرات فيتم اعتقاله.

وسائل التواصل الاجتماعي لديها ميزة أنها تعطي المرء فرصة للتروي والتفكير قبل النشر، وفي حالة انقضاء الانفعال الظرفي يمكن حذف المنشور ومحاصرة دعاياته.

نحن نعيش في حقبة الشركات العملاقة العابرة للقارات، وهناك وفرة معلوماتية لا يمكن محاصرتها، وعدم نجاح الأجهزة القمعية في محاصرة المعلومات هو دليل على ولادة إرادة جديدة كلياً، تتكون من مجموع إرادة ملايين الأفراد. توفيق الدول العربية قدراً هائلاً من اليد العاملة "مخبرين".. لقد حان الوقت لإرسال هؤلاء إلى المعاهد الفنية ليتعلموا صنائع مفيدة لشعوبهم وأوطانهم.

